مصرف الانصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل

الخطة الاستراتيجية

لمصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل

للفترة ٢٠٢١—٢٠٢٣

الخطة الاستراتيجية لمصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل للفترة ٢٠٢١ــــ٢٠٢٣

المقدمة: -

الصناعة المصرفية الاسلامية لها خصائصها وسماتها الخاصة ولايمكن الاكتفاء بمجرد نقل الإطار التنظيمي الساري عالمياً وتطبيقه عليها بدون نظر او تعديل اذ هناك حاجة الى تشريعات ومبادئ وقواعد تنظيمية تأخذ بالاعتبار خصائص هذه المؤسسات والاسس التي تقوم عليها وتيسر ايجاد أفضل الطرق التي تمكنها من القيام بوظائفها المختلفة وهنالك عدة مجالات تستدعي الاهتمام مثل تحديد وتوحيد الادوات المصرفية الاسلامية، شروط الترخيص، كفاية راس المال، اساليب الادارة وادارة المخاطر.

سجلت مسيرة المصارف الاسلامية نجاحاً في تجربة الصيرفة الإسلامية في العراق جاء ضمن البدايات المبكرة لافتتاح المصارف الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية حصلت على مساعدة ودعم البنك المركزي العراقي في فترات التأسيس ومكنت كوادرها في التدريب من خلال مركز التدريب المصرفي في البنك المركزي العراقي وكذلك تعاقد مصرفنا مع شركة السراج للاستشارات والتدريب لتهيئة الكوادر والملاكات الوظيفية في المصرف.

مصرف الأنصاري الإسلامي- المصرف الذي يقدم أعلى مستويات الخدمة المصرفية الإسلامية، إن مؤسستنا تعكس قيم الحداثة والتنوع والنمو في العراق الذي نشاركه بالاسم بالإضافة ان مصرفنا رسم سياسته في تحقيق قيم العدالة والمساواة والشفافية في كل الأنشطة التي نقوم بها.

والى جانب نمو المصارف الاسلامية وتزايد عدد الزبائن واتساع نطاق وأنواع الخدمات والتسهيلات التي تقدمها من خدمات جديدة مشتقة من تطبيقات الاقتصاد الإسلامي وسيساهم في تأسيس العديد من الشركات المتنوعة النشاط التي تلتزم بالقواعد الشرعية في عملها لتصبح خبراتها مجالاً خصباً لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للبلد.

اهداف المصرف:-

يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والصناعية والزراعية والاسكانية والسياحية والخدمية والمشاريع التنموية الاخرى وممارسة الصيرفة المعتادة لحسابه او لحساب الغير وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في ظل القوانين والانظمة السائدة وخلق اوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والاهلية ضمن الاطر السياسية والاقتصادية والمالية للدولة والمساهمة في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومتقدم للقطر.

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وخلق التوعية في الاوساط التجارية والمالية باهمية العمل المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي.
- الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب واعلام البنك المركزي العراقي باي معاملة مريبة.
- حماية اموال المودعين والمساهمين وبناء علاقات طيبة معهم ومع الزبائن عموما.
- تقديم خدمات متنوعة تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي.

رسالتنا:-

تقديم منتجات وخدمات متميزة نابعة من مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء والتي تهدف الى بناء شراكة دائمة وتحقيق أفضل منفعة لجميع الأطراف وبالتالي تنمية مستدامة.

الالتزام : -

ترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع والتركيز بتقديم الأفضل لزبائننا.

الحرص : -

السير في تحقيق معايير النزاهة والكفاءة وتحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين.

السعي :-

إلى تعزيز الإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات في مجال الصيرفة الاسلامية والتكنولوجيا والتطلع لبلوغ ثقة الجمهور في خدماتنا المتميزة.

رؤيتنا :-

خدمة جميع أطياف المجتمع وتقديم الأفضل وبأقل كلفة.

قيمنا:-

الإبداع: ان مصرف الأنصاري الإسلامي سوف يتمسك بمبادئ الإبداع والابتكار ونميز أنفسنا كمؤسسة مالية رائدة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية.

الامتياز والتفوق:-

في كافة الأعمال هو مقياس نجاحنا وتميزنا لتحقيق تنمية مستدامة والابداع بكل شيئ.

وانطلاقاً من المسؤولية التي يتحملها المصرف كجزء من القطاع المصرفي العراقي فقد عملت ادارة المصرف ضمن خطته الاستراتيجية للاعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ على تهئية بنية تحتية لأيجاد مؤسسة مالية رصينة تقدم خدمات مصرفية اسلامية متميزة تتناسب مع ما تشهده المرحلة من تحديات وقد وضعت الخطة ٢٠٢١-٢٠٢٣ بما ينسجم واهداف وتطلعات مصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل وقد اشتملت الخطة المحاور التالية:-

١- محور القطاعات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد العراقي.
٢- محور القطاع المصرفي العراقي.
٣- محور الفرص والتحديات امام المصرف.
٤- محور الموازنة التقديرية التفصيلية للمصرف للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣.
٥- محور الامتثال.
٦- محور الشمول المالي والتوعية والتثقيف المالي والمصرفي والخدمات.
٧- محور خطة فتح الفروع خلال سنوات الخطة
٨- محور الإبلاغ غسل الاموال وتمويل الارهاب.
٩- محور السياسات والاجراءات.
١٠- محور اقسام المصرف وطبيعة عملها ورؤيتها المستقبلية.
١١- الخاتمة.

محاور الخطة :-

١- محور القطاعات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد العراقي

حققت اقتصاديات الدول المتقدمة تعافياً طفيفاً بينما كان هناك تباطؤ في اقتصاديات الدول الناشئة والنامية ويعود ذلك التباطؤ الى انخفاض اسعار السلع والمواد الخام ولم تعد اسواق تلك الدول المساهم الاكبر في نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجعت نسبة نموه و لعل يوعز ذلك الى الازمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ككل بسبب جائحة كورونا و التي القت بظلالها على الاقتصاد العراقي حيث تراجعت صادرات النفط بشكل كبير و ملحوظ خلال عام ٢٠٢٠ مما أدى الى تراجع الناتج المحلي الاجمال للعراقي و بمعدلات مرتفعة كون ان الاقتصاد العراقي (ريعي) حيث يعتمد على مورد واحد هو النفط و كل ذلك أدى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي اما الدولار الأمريكي حيث ارتفع سعر صرف الدولار بعد ان كان (١١٩٠ ليصبح ١٤٦٠) على رغم من هذا الارتفاع في قيمة الدولار الا انه اذا ما تمت مقارنته مع معظم دول المنطقة و هول الازمة التي احدثتها جائحة كورونا فان الاقتصاد العراقي كان من اقل المتضررين وبالرغم من كل هذهِ الاحداث الا ان الاقتصاد العراقي شهد تحسناً في معظم قطاعاته وخصوصاً بعد ارتفاع اسعار النفط في بداية عام (٢٠٢١) ، حيث ساعدت سياسة منظمة أوبك و تراجع الإصابات في فيروس كورونا الى استعادة أسعار النفط و عودتها الى مستواها الطبيعي .

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في العقد الماضي مقارنة مع فترة التسعينات، فأن الادارات العراقية ضخمت الميزانيات الاتحادية وزادت من التوظيف غير الضروري، مما نتج عنه موظفين في القطاع العام غير مستحقين أو مؤهلين بشكل كاف.

ان تحسن الوضع الأمني والاستثمار الأجنبي يساعد على تشجيع النشاط الاقتصادي، ولا سيما في قطاعات الطاقة والبناء، وقطاع التجزئة.

مع ذلك فأن اي تطور اوسع للوضع الاقتصادي والمالي على المدى الطويل، والتحسينات المستمرة في المستوى العام للمعيشة لا تزال تعتمد على تمرير الحوكمة المركزية للاصلاحات السياسية الرئيسية.

عقود العراق مع شركات النفط الكبرى لديها القدرة على توسيع الصادرات وعائدات النفط، ولكن العراق بحاجة الى اجراء تحسينات هامة لصناعته النفطية، وخطوط الأنابيب والبيئة التحتية للتصدير لتمكين هذه الصفقات لتصل الى امكانياتها الاقتصادية، (تم فعلاً توقيع عقد بقيمة ١٨٦ مليون دولار مع بتروجيت لخمسة مشاريع لرفع مستوى معالجة النفط).

العراق يحرز تقدماً بطيئاً في سن القوانين ووضع المؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، ولا تزال هناك حاجة الى اصلاحات سياسية لتهدئة مخاوف المستثمرين بشأن مناخ الاعمال المتقلب، وان الحكومة العراقية حريصة على جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، لكنها تواجه عدداً من العقبات بما في ذلك النظام السياسي الهش ومخاوف بشأن الأمن والاستقرار المجتمعي، الفساد المشتري، والبيئة التحتية التي عفا عليها الزمن، والخدمات الاساسية غير الكافية، ونقص العمالة الماهرة، والقوانين التجارية القديمة كلها تساهم في خنق الاستثمار وتقييد نمو القطاع الخاص غير النفطي.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعراق٤٤٠٠ دولار في عام ٢٠٢٠، ووضع العراق في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، ومع ذلك ساءت الاوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق منذ منتصف عام ٢٠١٩، مما أدى الى زيادة الفقر والبطالة.

البطالة لا تزال مشكلة في جميع انحاء البلاد على الرغم من القطاع العام المتضخم، ان تشجيع المؤسسات الخاصة من خلال رفع القيود تجعل من السهل للمواطنين العراقيين والمستثمرين الأجانب بدء اعمال تجارية

جديدة اجتثاث الفساد وتنفيذ الاصلاحات- مثل اعادة هيكلة المصارف وتنمية القطاع الخاص – ستكون خطوات مهمة في هذا الاتجاه.

أ- قطاع التصنيع (٩,٢% من الناتج المحلي الاجمالي) :-

على النحو التقليدي، فأن معظم النشاط الصناعي في العراق ارتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة النفط وكانت الصناعات الرئيسية في هذه الفئة تكرير النفط وصناعة الكيماويات والإسمنت والأسمدة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي تعتبر منخفضة جداً مع مقارنتا مع أهميته ويرجع ذلك الى عدم وجود البنية التحتية بشكل رئيسي الوقود والكهرباء، في عام ٢٠١٤ انخفض انتاج اليوريا والفوسفات بشكل ملحوظ بنسبة ٥٥% في حين توقف انتاج الفوسفات الثلاثي سجل انتاج الاسمنت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٢٣,٤%.

ب- قطاع الكهرباء والماء (١,٩% من الناتج المحلي الاجمالي) :-

تمتلك الحكومة ٢٤ شركة عاملة في قطاع الكهرباء، زاد الانتاج في السنوات الأخيرة بالتوازي مع ارتفاع الطلب، وتقريباً الى الضعف، الجانب السكني لا يزال اكبر مستهلكي الكهرباء، في حين ان النشاط التجاري يستخدم طاقة اقل، يتأثر انتاج الكهرباء بنسبة الخسائر الكبيرة، وشبكات التوزيع الفقيرة وقلة مدخلات الانتاج، والاعتماد على السائل مقابل وقود الغاز.

الانتاج الاجمالي غير كاف ويؤدي الى الحد من عدد ساعات تقديم الخدمات تسعيرة الكهرباء في زيادة تدريجية في العراق، ولكن الايرادات ضعيفة (في الوقت الراهن، يحتل العراق بين أرخص الدول العربية في الشرق الاوسط من حيث اسعار الكهرباء).

تكاليف انتاج الكهرباء تضاعفت في غضون ثلاث سنوات فقط (٢٠١٣،٢٠١١) وتمثل التكاليف اساساً نفقات الانتاج والنقل والتوزيع، وتشمل رواتب وأجور الموظفين، وشراء المواد (على سبيل المثال الوقود والنفط اللازم للتوليد في بعض محطات توليد الطاقة) ، وخدمات المقاولات.

ج- **قطاع التشييد والبناء (٧,٨% من الناتج المحلي الاجمالي) :-**

البناء هو قطاع حيوي جداً للأدوار الهامة التي يلعبها في تكوين رأس المال الثابت، وتوليد الدخل وخلق فرص العمل وذلك من خلال ارتباطه مع القطاعات الاخرى.

لقد تم تأشير ان تأخير المشاريع، وبدايتها الخاطئة والانقسامات السياسية وتدهور الحالة الامنية لا تزال تلقي بثقلها على قطاع البناء والتشييد، ان تأخر المشاريع يعكس ضعف القدرة المؤسسية وغياب التنسيق بين السلطات الاتحادية والاقليمية والفساد على نطاق واسع وعلاوة على ذلك، فأن العديد من شركات النفط العالمية العاملة في العراق تخطط لمشاريع البنية التحتية الكبيرة، ولكن الاطار القانوني الحالي سيعيق الاستثمارات في هذا القطاع.

من أجل تحسين دور قطاع البناء والتشييد منحت الحكومة العراقية القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي دوراً يمكنه من تحقيق نتائج ملموسة في مجال انتاج المساكن مع توفير اراضي مناسبة لاغراض السكن والتي سوف تسهم في علاج مشكلة العشوائيات السكنية والتوسع في تصنيع موارد البناء مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط النمو للشعب العراقي، وحقيقة الحاجة الى ٢ مليون وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٥.

أعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) عن المشروع القومي للاسكان لبناء مليون وحدة سكنية في جميع محافظات العراق، وبدأت بالفعل في تنفيذ المرحلة الاولى من هذا المشروع الضخم من خلال بناء ١٠٠ الف وحدة سكنية في بغداد من خلال التعاقد مع Hanawah الشركة الكورية الجنوبية للبناء والهندسة لبناء مشروع المدينة الجديدة في بسماية، ان هذه ال ١٠٠ الف وحدة هي جزء من اجمالي الحصص السكنية لبغداد التي تبلغ ٢٢٤ الف وحدة.

د- **<u>قطاع النقل والاتصالات والتخزين (٥,٨% من الناتج المحلي الاجمالي) :-</u>**

وهو واحد من القطاعات الاقتصادية الهامة لتأثيرها المباشر على الحياة اليومية للناس وعلاقته المباشرة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لا يمكن تحسينها وتطويرها دون بنية تحتية جيدة وخدمات فعالة من وسائل النقل، العراق قد خطط للاستفادة من موقعة المتميز الجغرافي في تطوير وسائل النقل في جميع فروعها (البرية والبحرية والجوية) ، الأمر الذي سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الكثير من فرص العمل في الشركات

التجارية الدولية وخاصة عند تطوير البنية التحتية لهذا القطاع، مما سيؤدي الى تنويع الايرادات وتوفير خدمات افضل للناس ولجميع المستخدمين.

هـ - <u>قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق وأخرون (٧,٥% من الناتج المحلي الاجمالي) :-</u>

نتيجة لعدم اشراك سياسات الحكومة في تقديم الدعم والتشريعات الملائمة التي تنظم عمل هذا القطاع، فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ بنسبة ٤,٢% حيث هي الان عند ٧,٥% في الاسعار الحالية في عام ٢٠١٤، ونظراً لضعف فرص العمل في القطاعات الاخرى، فان اكثر من مليون شخص يعمل في هذا القطاع (٧٠% في تجارة التجزئة) في حين انخفض اجمالي عدد الشركات التجارية والتجار في بغداد بقيمة ٨٣٠٠ (٢٩,٤%) لتكون الان ١٩٨٠٠ في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق.

و- <u>قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال (٨,١% من الناتج المحلي الاجمالي) :-</u>

في عام ٢٠١٤ سجل نشاط هذا القطاع نمو كبير عند الأسعار الحالية ١٢,١% بمساهمة قدرها ٨,١% من الناتج المحلي الاجمالي الأنشطة المصرفية والتأمين تحسنت نتيجة الزيادة في التسهيلات المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي، في حين ان اكبر مساهمة تعزى الى القطاع العقاري لا يزال النظام المصرفي هو المهيمن على القطاع المالي العراقي.

ز- <u>قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (١٤,٩% من الناتج المحلي الاجمالي) :-</u>

احتل القطاع المرتبة الثانية بعد قطاع النفط الخام، مع مساهمة بمقدار ١٤,٩% في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، تم تأشير انخفاض كبير خلال عام ٢٠١٤، وذلك نتيجة للانخفاض في الخدمات الحكومية العامة التي تتعلق بالموزانة العامة للدولة المعتمدة مثل التعليم والصحة، الترفيه، الخ.

٢- القطاع المصرفي في العراق:-

وفقاً للبنك الدولي لا يزال النظام المصرفي هو المهيمن على القطاع المالي العراقي، وهو ما يمثل اكثر من ٨٦% من الأصول المالية، يتكون هيكل الجهاز المصرفي حالياً من (٧ مصارف حكوميَّة) و (٧٦ مصرفاً تجارياً وإسلامياً)، ٢٥منها تجارياً و٢٧ منها إسلامياً و١٧ فرعاً لمصرف أجنبي.

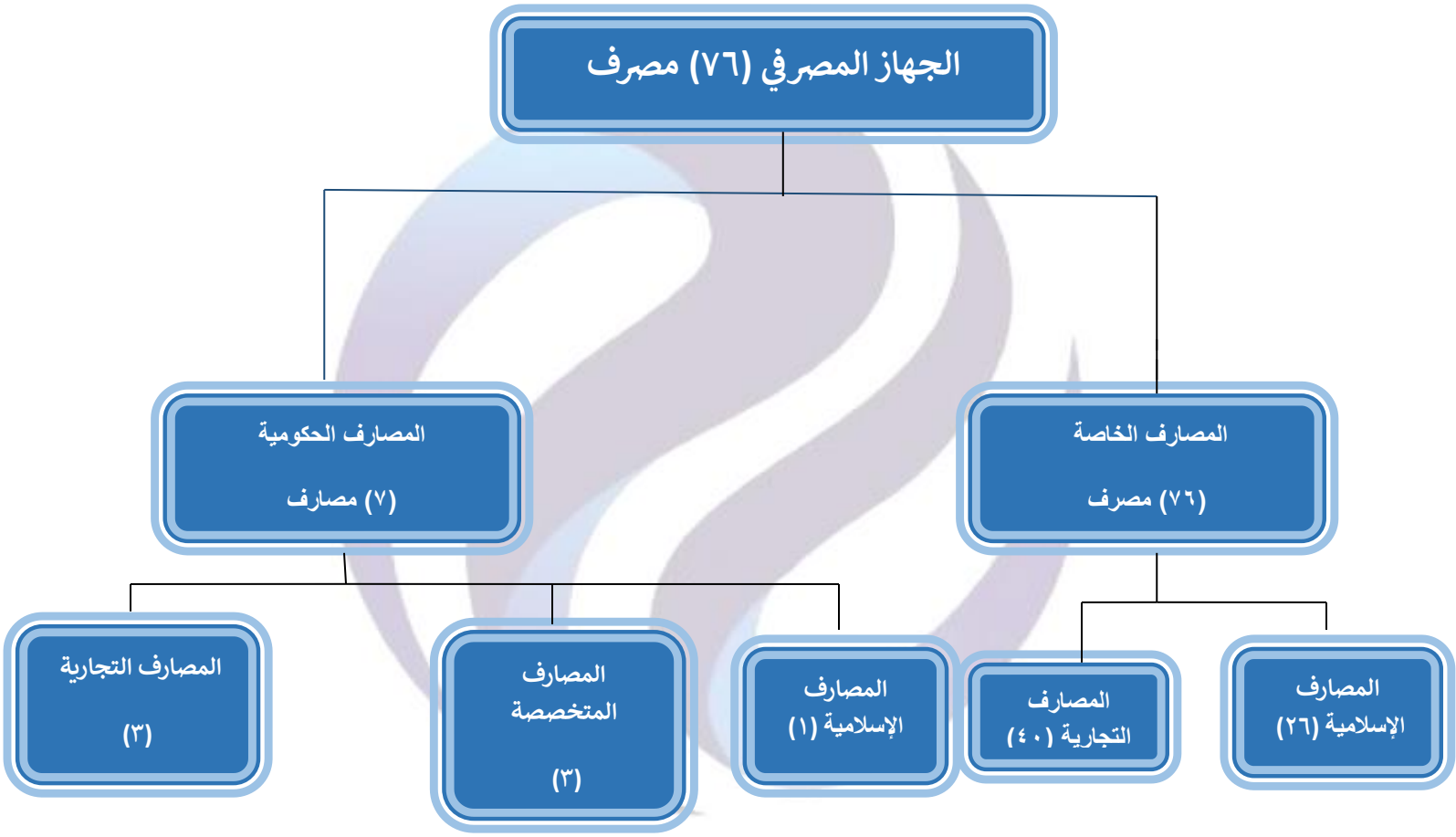

تحديات ومعوقات العمل المصرفي

أولاً - استناداً إلى البيانات والمؤشرات المالية الرسمية والصادرة عن البنك المركزي لعام ٢٠١٩ يعاني القطاع المصرفي من ضعف النشاط المصرفي وانخفاض السيولة والودائع والإيرادات والربحيَّة في بعض المصارف وبشكل خاص المصارف الخاصة بنسبٍ كبيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة، كذلك هبطت أسعار أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية والركود الاقتصادي الذي عانى منه العراق للأسباب المعروف.

ثانياً- بلغ مجموع الودائع لدى المصارف الخاصة ١٤ % من مجموع الودائع الكلي في القطاع المصرفي العراقي لدى المصارف الحكومية بنسبة ٨٦ % مع العلم إنَّ عدد المصارف الحكومية هو ٧ مصارف والخاصة ٦٩ مصرفاً تجارياً وإسلامياً وذلك بسبب تركز الودائع والحسابات الحكومية لدى المصارف الحكوميَّة.

ثالثا- تستثمر المصارف الخاصة ٧٨ % من رأس مال القطاع المصرفي العراقي، ولكنه يحصل فقط على ٢٢% من موجودات القطاع و١٣ % من الأرباح.

عند البحث في النظام المصرفي فأنه من المهم أخذ البيئة الاقتصادية/ السياسة العامة في الاعتبار الوضع الأمني الصعب يفرض بعض التكاليف على البنوك (الأمن، والنقل، والاتصالات) وعلاوة على ذلك التحول الكامل الى اقتصاد السوق لا يزال بعيد المنال، مما يتطلب تحرير اجزاء كبيرة من القطاع الحقيقي من سيطرة الدولة، هذه العوامل تؤثر على قدرة البنوك على ايجاد عملاء ذوي الجدارة الائتمانية.

المقارنة بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة تنحرف بشكل كبير لكون الميزانيات العمومية للمصرفيين الكبيرين المملوكين الدولة (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) متضخمة بسبب موجودات ومطلوبات القطاع العام، يتميز القطاع المصرفي العراقي: -

١- المساهمة الضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي، نحو ١,٥%.
٢- متحيز للبنوك المملوكة للدولة ٨٥% - ٩٠% من اجمالي الموجودات.
٣- نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جداً، ٨,٧%.
٤- ارتفاع نسبة السيولة مما يدل على عدم وجود فرص استثمارية.
٥- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع بازل III والمتطلبات التشريعية.
٦- هامش الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة مرتفع.
٧- مخاطر الائتمان عالية.
٨- رأس المال الكلي ومصدر الأموال صغير نسبياً بالمقارنة مع الاحتياجات الاقتصادية.

٩- كثافة مصرفية ضعيفة، فرع لكل ٣٢٠٠٠ شخص.

أصدر البنك المركزي العراقي عدة تشريعات منها : -

- تفعيل نظام خدمات الدفع الالكترونية.
- القوانين الخاصة بالمعلومات الائتمانية عبر انشاء قاعدة بيانات مركزية ومركز مخاطر الائتمان.
- زيادة رأس المال المطلوب الى ٧٠ مليون دولار أمريكي للبنوك الأجنبية الخاصة (ما يعادل ٣٠% من رأس المال البنوك الخاصة المحلية) بغض النظر عن عدد من الفروع.

و لأجل معالجة الاقتصاد العراقي من الازمات التي عصفت به بسبب جائحة كورونا استخدم البنك المركزي العراقي أدوات السياسة النقدية و عن طريق الجهاز المصرفي و كان هذه الإجراءات كما يأتي :-

١- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية وذات الوديعة الجارية بنسبة (١٣%) بدلاً من (١٥%) ولمدة (ستة أشهر) ويعتبر هذا الاجراء من الأدوات الفعالة للسياسة النقدية الفعالة والتي تساهم بالمحافظة على القيمة الشرائية لعملة الدينار العراقي وعدم انهيارها كما حدث لعملات بعض دول المنطقة (لبنان، تركيا، إيران، سوريا) كما ايضاً يعتبر تخفيض مستوى الاحتياطي الالزامي من الأدوات الفعالة التي تساهم في دعم المصارف ومساعدتها على توفير السيولة اللازمة لمواجهة السحوبات النقدية الطارئة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وما رافقة من حظر للتجوال لغرض الحماية من فيروس كورونا (كوفيد١٩).وهذا ما اكد عليه البنك المركزي العراقي بكتابيه المرقمين (٦٧٤/٣/٦) (٧٤٩/٣/٦) والمؤرخين (٢٠٢٠/٤/١٦) و(٢٠٢٠/٤/٢٢) على التوالي والخاصة بتعديل نسب الاحتياطي القانوني ومساعدة البنك المركزي بتفعيل سياسته النقدية ، كما اكد البنك المركزي العراقي بموجب كتابهم العدد(٥٤١٩/٣/٩) والمؤرخ في (٢٠٢٠/٤/١٢) والذي استند به على الامر الديواني رقم (٥٥) لسنة (٢٠٢٠) الفقرة (١) من كتاب وزارة الصحة والتي استثنت المصارف من قرار حضر التجوال كما وجهت كافة المصارف بضرورة تلبية طلبات الزبائن لأيام الأسبوع كافة من اجل تفعيل السياسة النقدية التي اشرنا اليها سابقاً.

٢- وعلى الرغم من الاجراء المتبع من قبل البنك المركزي على نسبة الاحتياطي والمشار اليه في الفقرة أعلاه والذي اعتمده البنك المركزي العراقي في منتصف (شهر نيسان) الا اننا نلاحظ ان مستوى الانكماش المرتفع نسبياً لم يصل الى المستوى المأمول من قبل البنك المركزي العراقي مما تطلب العمل من قبل هذا البنك على دعوة المواطنين كافة عبر موقعه الالكتروني (WWW.CBI.iq) الى التعامل مع المصارف وشركات الوساطة المالية المجازة من قبل هذا البنك اثناء التبادلات النقدية الكبيرة والمتوسطة بدلاً من الاكتناز في المنازل ، ويسعى البنك المركزي من خلال ذلك من اجل الحفاض على الكتلة النقدية وتجنب حالات (السرقة والاحتيال وترويج العملات النقدية المزيفة) كما انه شدد على ضرورة التقليل من التبادل

التجاري بالعملات الورقية التي اثبتت الدراسات الطبية على انها ناقل فعال للفيروسات خصوصاً وان البلد يمر بأزمة انتشار فيروس كورونا.
ورغم ذلك الا ان البنك المركزي العراقي قد يواجه بعض العقبات المتمثلة بقلة الوعي المصرفي لدى الجمهور لذا يتوجب على المصارف وشركات الوساطة المالية تبني آلية انتشار الشمول المالي في العراق وتعزيز الثقافة المصرفية لدى الجمهور والتحول الى التبادل النقدي بواسطة العملات المصرفية ذات التقنيات الحديثة بكافة اشكالها ، كما عمل البنك المركزي على دعم المصارف التي تعتمد التقنيات الحديثة من اجل جذب الزبائن وذلك بموجب كتابهم العدد (٢٠٤/٣/٩) والمؤرخ في (٢٠٢٠/٨/١١) والمتضمن وضع آلية) للمصارف الراغبة بإدخال كافة العوامل التكنولوجية الحديثة في Onlineلفتح حساب مصرفي عن بعد (كافة اعمالها من اجل تسهيل جذب عدد اكبر من الزبائن وتقليل المخاطر .
٣- ومن اجل دعم العجلة الاقتصادية واستمرارية ديمومتها للعمل على دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وباعتبارها تلعب دوراً فعالاً في انعاش الاقتصاد العراقي وذلك عن طريق توفير فرص العمل وخلق مشاريع تعمل من اجل دعم المنتج الوطني وتقليل نسبة الاستيراد وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي عمل البنك المركزي العراقي بدعم هذه المشاريع عن طريق سياسته المتمثلة بما يأتي :-
اولاً :- تقليل نسبة الفائدة على هذه المشاريع والتي تمول من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي بموجب كتابهم العدد(١٠٣٦/٥/٦) والمؤرخ في (٢٠٢٠/٦/٢٩) حيث عمل هذا البنك على تقليل الفائدة في ظل هذه الظروف الاستثنائية والتداعيات الاقتصادية التي كبدت الاقتصاد خسائر على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية حيث تعمل السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بتقليل نسبة الفائدة على هذه المشاريع بتوفير السيولة اللازمة ودعم مختلف القطاعات الإنتاجية والتي تساهم بدورها بدعم الاقتصاد العراقي ككل .
ثانياً :- ومن اجل دعم هذه المبادرة وباعتبارها القاطرة الرئيسية لدفع التنمية الاقتصادية وتعاظم دورها في ضوء الازمة الاقتصادية الراهنة وفي ضوء الحاجة الملحة للتوسع في المشاريع المتوسطة والصغيرة عمل البنك المركزي العراقي على السماح للمصارف المشاركة في مبادرة الواحد ترليون بقبول كفالة كل من (منتسبي وموظفي وزارة الدفاع والداخلية والذين تم توطين رواتبهم سواء كان في مصارف حكومية او خاصة – المتقاعدين من الذين تم توطين رواتبهم اسوة ببقية الموظفين) حيث تعمل هذه السياسة المتبعة من اجل زيادة شريحة الكفلاء ومساعدة أصحاب المشاريع والتوسع في مشروعاتهم وكل هذا ينصب في دعم الاقتصاد الوطني كما اشرنا لذلك سابقاً.
ثالثاً:- عمل البنك المركزي العراقي بموجب كتابه العدد (١٣٦٧١/٥/٦) والمؤرخ في (٢٠٢٠/٨/٢٦) والمعطوف على كتابهم العدد (٤٧١/٥/٦) والمؤرخ في (٢٠٢٠/٢/٢٧) للسماح للمصارف المشاركة في مبادرة الواحد ترليون بطلب سلفة خاصة بالتمويل السكني بحد اقصى (١) مليار دينار للسلفة الواحدة حيث تعمل هذه السلفة من اجل ان تستخدم من قبل الافراد من اجل شراء وحدات سكنية من ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة وبنفس الفائدة وبمبلغ لايزيد عن (١٠٠) مليون دينار وبمدة سداد (١٥) سنة حيث تعمل هذه السياسة المتبعة بموجب اعمامي البنك المركزي العراقي المشار اليهم في أعلاه على

جذب اكبر عدد من الموظفين الحكوميين الى التوطين في المصارف من جهة وزيادة الشمول المالي من جهة ثانية وعدم الاكتناز من جهة ثالثة .

مصدر التمويل : من أجل تمويل الزيادة في الموجودات، فقد نمت الودائع الحكومية بنسبة ٥,٧% وارتفعت ودائع التوفير والودائع لأجل بنسبة ٣٨,٤% بمجموع (٧٦) ترليون

أجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق (المبالغ ترليون دينار)

التفاصيل	٢٠١٨	٢٠١٩
موجودات المصارف الحكومية	٧٧,٢	٧٨,٧
موجودات المصارف الخاصة	٢٢,٨	٢١,٣
المجموع	١٢٣	١٣٣

المصدر : التقرير السنوي / البنك المركزي العراقي ٢٠١٩.

اجمالي الودائع للمصارف العاملة في العراق (المبالغ ترليون دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الودائع لدى المصارف الحكومية	٦٠	٤٩,٥	٥١,٤
الودائع لدى المصارف الخاصة	١٠	٢٧,٤	٣٠,٧
المجموع	٧٠	٧٦,٩	٨٢

المصدر : التقرير السنوي / البنك المركزي العراقي ٢٠١٩.

المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	٠,٧٧٤	٠,٧٧٢	٠,٤٢٠	٠,٥٨٦	٠,٥٩٣
مؤشر القطاع المصرفي	٠,٢٩٠	٠,٢١٩	٠,٢٠٢	٠,٢٥٤	٠,٢٨٧
مؤشر الاقتصاد الكلي	٠,٠٦٠	٠,١٠٩	٠,١٣٦	٠,١٩٣	٠,١٧٨
مؤشر سوق رأس المال	٠,١٢٤	٠,١٢٤	٠,٠٢٧	٠,٠٦٠	٠,٠٥٤
مؤشر الدورة المالية	٠,٠٠٠	٠,٠٢٥	٠,٠٥٥	٠,٠٧٩	٠,٠٨٠

٣- محور الفرص والتحديات امام المصرف :

امام مصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل فرص وتحديات ينبغي الأستفادة من الفرص وتجنب التحديات بسياسة مرنه وأدناه جانب من هذه الفرص والتحديات :-

أ- **<u>الفرص امام المصرف :</u>**

١- بحكم كون المصرف يتعامل بمنتجات العمل المصرفي الاسلامي فأن عدد كبير جداً من مواطنينا وبحكم ثقافتهم والتزامهم الديني يفضلون التعامل مع المصارف التي لا تتعامل بالفائده بأعتبارها ربى محرم لذلك على المصرف ان يوظف ثقافة المجتمع هذه لتسويق منتجاته.

٢- توجد في المصرف سياسات واجراءات معده بأحكام لاغلب اقسام المصرف اذا تم الألتزام بها من قبل منتسبي المصرف ستقدم منتجات مصرفية مشجعه وبوقت قياسي مما يكسب المصرف جمهور وزبائن جيدين.

٣- اعتماد المصرف على نظام ألي وأنظمة مصرفية مساعده يمكن المصرف من الحصول على البيانات المهمة والدقيقة والسريعة التي توضع امام ادارة المصرف كي تتخذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

٤- اعتماد المصرف على تكنلوجيا متقدمة في عمله تمكنه من تقليص كلف العمل.

٥- اعتماد المصرف على المعايير الدولية في المحاسبة الاسلامية تمنح المصرف قوه وثقه على مستوى العالم.

٦- وجود هيئة شرعية في المصرف تعزز اداءه الأسلامي لأن وجود الهيئة يمنعه من تجاوز الشريعة الاسلامية في عمله.

٧- حجم السيولة الكبيرة غير المستخدمة تمكن المصرف من توظيفها وبالتالي تحقق عائد جيد للمصرف خلال اعوام الخطة.

٨- يمتلك المصرف نخبة من الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً في العمل المصرفي ٠

ب- **التحديات امام المصرف :-**

١- قلة عدد فروع المصرف وعدم أنتشاره على مستوى القطر وفي المحافظات سوف يقلل عليه فرص أستقطاب زبائن مفترضين وبالتالي عدم تمكنه من تحقيق أهداف خطته.

٢- عدم وجود عدد كافي من المصارف المراسله يفوت الفرصه على المصرف في فتح اعتمادات المرابحة او اصدار خطابات ضمان خارجية توفر له عائد جيد.

٣- الوضع الاقتصادي الصعب على مستوى البلاد يتطلب من المصرف اتخاذ الحيطه والحذر وتحقيق الموازنة بين عوائده ومخاطره وسيولته وبدون ذلك سيصعب على المصرف الحصول على عوائد جيده.

٤- ضعف الايداعات بالمصرف تؤشر عدم وجود جهاز تسويقي فعال لمنتجات المصرف وبالتالي حرمانه من سيولة عالية تدر عليه عوائد مجزيه في حالة توظيفها.

٥- عدم وجود موقع بديل للمصرف قد يعرضه الى مخاطر في حالة حدوث اي طارئ.

٦- التغيرات المحتمله على مستوى السياسه النقدية وتذبذب سعر صرف العملات قد يسبب خطورة على عوائد المصرف اذا تعامل المصرف بالعملات الأجنبية وهذا التعامل وارد جداً.

٧- عدم وجود ثقافة و وعي مصرفي كافي لدى الجمهور مما يؤدي الى عدم استخدام المنتجات المصرفية.

٤- محور الموازنة التقديرية التفصيلية للمصرف للسنوات ٢٠١٨ ــ ٢٠٢٠

باشر المصرف عمله في الربع الاول من عام ٢٠١٧ وهذا يعني ان بياناته المالية لغاية ٢٠١٧/١٢/٣١ تغطي فترة ثلاثة ارباع من السنة، وعلى هذا الأساس بنيت خطته للأعوام من ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ بضوء تلك البيانات، حيث اعتمدت نسبة زيادة ١٠% على موجوداته وعلى اساس نشاط عام ٢٠١٧ بالكامل حيث جرى قسمة المتحقق في الميزانية على ثمانية أشهر وضربت النتيجة في ١٢ (سنة) وثبت المبلغ كمخطط لعام ٢٠١٨ واستمرت نسبة الزيادة ١٠% على ماتم تخطيطه لعام ٢٠١٨ ليكون مخططاً لعام ٢٠١٩ وهكذا لعام ٢٠٢٠.

اما فيما يتعلق بالمطلوبات لعام ٢٠١٨ فقد تم اضافة الفرق بين الموجودات والمطلوبات وما خطط للائتمان النقدي (وفقاً للمنتجات الاسلامية المتمثلة بالمرابحات والمضاربات ...) والذي كان بنسبة ١٠% من النقد في عام ٢٠١٨ وكذلك الحال بالنسبة الى الحسابات الجارية والودائع.

وفي عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فقد اضيف الفرق بين الموجودات والمطلوبات الى الحاسابات الجارية والودائع واعتمدت نسبة زيادة ١٠% على التخصيصات والدائنون.

المصروفات اعتمدت نسبة زيادة ١٠% عن ماهو متحقق عام ٢٠١٧ اما الايرادات فقد خطط لها حسب نشاط المصرف في الموجودات فاعتمدت نسبة ١٥ % من المخطط في الائتمان النقدي حسب سنوات الخطة كايرادات للعمليات المصرفية و ٥% بالنسبة لايرادات الاستثمار من مبلغ الاستثمار المثبت في جانب الموجودات في الموازنة.

الائتمان التعهدي (الاعتمادات وخطابات الضمان) لعام ٢٠١٨ احتسبت على اساس نسبة ١٠% عن المخطط وزيد المخطط ١٠% ليكون مخططاً لعام ٢٠١٩ وهكذا لعام ٢٠٢٠ وكما موضح في الجداول ادناه.

الموازنة التقديرية التفصيلية
للفترة ٢٠٢١ ــ ٢٠٢٣
المبلغ بآلاف الدنانير

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	فعلي لسنة ٢٠٢٠	مخطط لسنة ٢٠٢١	سنة ٢٠٢٢	سنة ٢٠٢٣
	الموجودات				
١٨	النقود	٨٤,٠٣٥,٧١٨	١٠٠,٨٤٢,٨٦١	١١٠,٩٢٧,١٤٧	١١٦,٤٧٣,٥٠٥
١٤	لائتمان النقدي وفق المنتجات الاسلامية	١٧٣,٠٧٠,٤١٦	١٨١,٧٢٣,٩٣٦	١٩٤,٤٤٤,٦١٢	٢١٠,٠٠٠,١٨١
١٥	الاستثمارات	٧٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠
١٦	المدينون	٩٢,٦٤٢	٩٥,٣٢٢	٩٦,٦٧٣	٩٩,٩٨٩
١	باقي الموجودات	٦٣٥,٠٩٧	٦٤٤,١٠١	٨٠٠,٩٩	٢,٩٩٩,٩٥٦
	مجموع الموجودات	٢٥٨,٠٧٩,٠٥٧	٣٠٩,٦٩٤,٨٦٨	٤٠٢,٦٠٣,٣٢٨	٥٢٣,٣٨٤,٣٢٧
١٩	الائتمان التعهدي الحسابات المتقابلة	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٤,٤٤٤,٠٠٠
	المطلوبات				
٢٥	الحسابات الجارية والودائع	٣,٦٢١,٧٨٤	١٨,١٠٨,٩٢٠	٣٦,٧١٢,٨٤٠	٥٤,٣٢٦,٧٦٠
٢٢	التخصيصات	٨,٨٠٦,٥٥٠	٩,٢٢٨,٩٣٧	١١,٢٢١,٨٨٢	١٥,٨٤٦,١٩٠
٢٦	لدائنون والقروض المستلمة	٢٢٠٥٦	٢٩٤٠٨	٣٢٣٤٨	٣٥٥٨٣
٢١	راس المال	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	مجموع المطلوبات بعد تنزيل الخسائر/ العجز المتراكم	٢٧٦٠٥٨	٤٤١٠٨٧	٤٨٥١٩٥	٥٣٣٧١٥
٢٩	الائتمان التعهدي الحسابات المتقابلة	---	٢٧٠٠٠	٢٩٧٠٠	٣٢٦٧٠

صافي الأرباح ١,٢٧٠,٢٧٧الف دينار كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١

كشف المصروفات - الآلف الدنانير- للفترة ٢٠٢١ ــ ٢٠٢٣

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الفعلي ٢٠٢٠	المخطط ٢٠٢١	سنة ٢٠٢٢	سنة ٢٠٢٣
٣١	الرواتب والاجور	٨٨,٧٩٢	١٠٥,٤٦٤	١٨٠,٤٦٣	٢٤,٧٣٧
٣٢	المستلزمات السلعية	٧١,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٨٦,٠٠٠	٩٩,٠٠٠
٣٣	المستلزمات الخدمية	٧٨٤,٠٠٠	٨٦٣,٠٠٠	٩٤٩,٠٠٠	١٠,٤٥٢,٢٢٢
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	٧٣,٠٠٠	٨٢,٠٠٠	٨٩,٠٠٠	٩٩,٠٠٠
٣٧	الاندثارات والاطفاءات	٥٩٩,٠٠٠	٦٥٩,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠	٧٩٨,٠٠٠
٣٨	المصروفات التحويلية	١,١٦٩,٠٠٠	١,٢٣٤,١٢٤	١,٤١٥,٠٠٠	١,٥٥٧,٠٠٠
	مجموع المصروفات	٢,٣٣٥,٠٠٠	٣,٦٥٨,٠٠٠	٤,٤٣٨,٠٠٠	٤,٥٢٨,٠٠٠

كشف الايرادات ــ ملايين الدنانير للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الفعلي ٢٠٢٠	المخطط ٢٠٢١	سنة ٢٠٢٢	سنة ٢٠٢٣
٤٣	ايراد النشاط الخدمي	٢٨,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
٤٤	ايرادات العمليات المصرفية	٧٠٣,٠٠٠	٤,٠٥٠,٠٠٠	٤,٤٥٥,٠٠٠	٤,٩٠٠,٠٠٠
٤٦	ايرادات الاستثمار	---	٥,٥٢٥,٠٠٠	٥,٧٧٥,٠٠٠	٦,٣٥٣,٠٠
٤٩	ايرادات اخرى وتحويلية	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
	مجموع الايرادات	٦,٣٤٣,٠٠٠	٩,٣٥٠,٠٠٠	١٠,٣٤٠,٠٠٠	١١,٤٦٧,٠٠

وفيما يلي ارباح المصرف المتوقعة خلال سنوات الخطة

- سنة ٢٠٢١ يساوي (٢,٤٠٠) مليون دينار
- سنة ٢٠٢٢ يساوي (٣,٤٥٤) مليون دينار
- سنة ٢٠٢٣ يساوي (٧,٥٠٠) مليون دينار

٥- محور الامتثال

يشمل محور خطة الامتثال للاعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ على الاتي.

أ- خطة العمل

التسلسل	الاعمال التي ستنجز	عدد المرات
١	رقابة أداء المصرف	يومياً
١,١	متابعة متطلبات الجهات الرقابية ذات العلاقة بالنسب الالزامية والحدود	فصليا
١,٢	متابعة التعاميم والتقارير والمراسلات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.	شهريا
١,٣	التواصل مع البنك المركزي العراقي/ الجهات الرقابية	فصليا
١,٤	اعداد سجل بالقوانين والتشريعات السارية	شهريا
١,٥	حفظ كافة متطلبات الجهات الرقابية	شهريا
٢	المتابعة الدورية لخطة مراقب الامتثال	اسبوعيا
٢,١	اعداد وتقديم التقارير الدورية	فصليا
٢,٢	مراقبة الحركات المالية	شهريا
٢,٣	مراجعة تقرير الحركات المالية الكبيرة	شهريا
٢,٤	مراقبة حسابات العملاء المفتوحة	فصليا
٢,٥	مراقبة شكاوي العملاء	يوميا
٢,٦	تحديث السجلات المعتمدة في الامتثال	شهريا
٢,٧	حفظ سجلات التوجيهات لبقية ادارات المصرف	فصليا
٢,٨	تسجيل كافة نتائج التدقيق وملاحظاته	بعد تدقيق التقرير

جدول الزيارات :-

الزيارات الدورية للفترة من (٢٠٢١,٢٠٢٣)

ت	اسم الفرع/ القسم	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢١	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢٢	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢٣
١	فروع المصرف	(٣)	(٥)	(٦)
٢	أقسام المصرف	زيارتان في السنة	زيارتان في السنة	زيارتان في السنة

الزيارات المفاجئة للفترة من (٢٠٢٣ -٢٠٢١)

ت	اسم الفرع/ القسم	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢١	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢٢	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢٣
١	فروع المصرف	٢	٢	٢
٢	أقسام المصرف	٤	٤	٤

ب- خطة التدريب والتطوير

فقد تم تدريب وتطوير الملاكات الوظيفية لمصرفنا وتم التعاقد ٢٠٢٠-٢٠١٨ لعام واحد مع شركة السراج للاستشارات من اجل تطوير وتثقيف الملاكات لمعرفة العمل المصرفي الاسلامي وتطوير المصرف ومعرفتهم بالمنتجات الاسلامية وكيفية وضع الخطط والاجراءات في عمليات التمويل الاسلامي وكيفية قراءة وتحليل البيانات المالية الامتثال للمخاطر المصرفية ولمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والامتثال للرقابة والتدقيق الشرعي وايضاً معرفة تامة بمعايير المحاسبة الدولية وكذلك التوعية المصرفية وحماية الجمهور وتسويق الخدمة المصرفي.

كما قامت الإدارة العليا للمصرف باشراك كافة الموظفين بجميع الدورات التدريبية المقامة في البنك المركزي العراقي و رابطة المصارف العراقية الخاصة و الشركات المختصة في التدريب بشكل دوري و بما يتناسق مع طبيعة عمل كل قسم و وفقاً لأحدث المعايير المعتمدة .

٦- محور الشمول المالي والتوعية والتشغيل المالي والمصرفي والخدمات

مفهوم الشمول المالي :

يقصد بالشمول المالي توسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وطريقة عادلة تتميز بالشفافية من خلال العمل على توعية وتطوير قدرات افراد المجتمع على اختيار المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهم.

وتكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والاهداف المستقبلية التي من المتأمل تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع وتحقيق الاهداف المرجوة للوصول الى اكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة من خلال التثقيف المالي للخدمات المصرفية.

تعتبر العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي علاقة تكاملية بين الطرفين، الا انها في العديد من الاحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تعززت مستويات الاستقرار المالي.

كما يسعى مصرفنا تقديم الخدمات المالية "حسابات الادخار، حسابات جارية، التأمين، التمويل والائتمان، .. وغيرها" لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات، على أن يتم تقديم الخدمات المالية بجودة عالية وبأسعار مناسبة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي من خلال:-

- القيام بدراسة الفجوات على جانبي العرض والطلب.

- وضع الأهداف المستقبلية مع تحديد الأولويات.

- إعداد استراتيجية تشمل جميع الأطراف المعنية.

- أن تكون الأهداف أو الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس ويمكن إنجازها في الوقت المحدد، وتعمل على توحيد الجهود تحت مظلة واحدة وتحقيق الاهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.

حيث يسعى المصرف الى اهداف وخطط مستقبلية موضحة بالصورة الاتية :-

١ - الركائز الأساسية للمصرف لتعزيز مفهوم الشمول المالي

- **دعم البنى التحتية المالية، مثل "تطوير نظم الدفع، توفير قواعد بيانات شاملة، تعزيز الانتشار الجغرافي وغيرها".**
- **الحماية المالية للمستهلك.**
- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع.**
- **التثقيف المالي.**

٢- تعزيز الشمول المالي من خلال :-

- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.

-زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.

-تطوير نظم الدفع.

- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.
- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

٣- حماية المستهلك ماليًا

لحماية المستهلك ماليًا، هناك عدة إجراءات يتخذها المصرف للخدمات المالية، حيث أن تحقيق هذه الإجراءات يساهم بدوره في تعزيز الشمول المالي، وتتمثل تلك الإجراءات في:

-التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.

-توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.

-إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

-حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم.

-توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.

-توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

علما ان المصرف يسعى لمواكبة المصارف القديمة والحديثة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال المشاركة في مبادرة البنك المركزي العراقي (١) ترليون دينار والخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

***الخدمات التي يقدمها المصرف الى زبائنه .**

- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي (افراد / شركات)
- حسابات الادخار (حساب توفير) بالدينار والدولار الأمريكي ٠
- الودائع الاستثمارية (بالدينار العراقي والدولار) (افراد شركات)

(وهي خدمة يوفرها مصرفنا وهي قبول والاحتفاظ كأمانة بأموال يودعها العملاء لا تضاف عليها أية فائدة ولا تتحمل أي مخاطرة)٠

- بيع وشراء العملات الأجنبية ٠
- التوسط في بيع وشراء الأسهم (التعامل مع سوق العراق للأوراق المالية) ٠
- إ صدار واستلام الحوالات الداخلية بالدينار والدولار عن طريق نظام المدفوعات (RTGS)
- اصدار واستلام الحوالات الخارجية بالدولار عن طريق نظام (SWIFT)
- إصدار السفاتج للزبائن الذين ليس لديهم حسابات مع المصرف ٠
- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ACH ٠

ب - الخدمات الائتمانية

- التمويل والاستثمار عن طريق (المرابحة ، المشاركة ، القرض الحسن ٠٠٠ الخ)٠
- تقديم التسهيلات المصرفية ولكافة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)٠
- الاعتمادات المستندية (الصادرة والواردة).
- خطابات الضمان (الداخلية والخارجية).

<u>*الخدمات الجديدة التي يسعى مصرفنا الى تقديمها.</u>

أ- لغرض وصول المنتجات المصرفية الإسلامية التي تواكب التطور الحاصل في العالم يطمح مصرفنا خلال الأعوام على تحقيق الخطة المستقبلية في طرح المنتجات التالية:

١- برنامج تمويل الرحلات السياحية والدينية ٠

٢- برنامج تمويل الخدمات الطبية ٠

٣- برنامج تمويل الخدمات التعليمية ٠

٤- صكوك السلم ٠

٥- صكوك الاجارة ٠

ب – أجهزة الدفع الالكتروني ٠

١- الصراف الالي ATM٠

٢- نقاط البيع POS٠

ج- بطاقة المستر كارد MASTER CARD

١- تنفيذاً للتوجه الاستراتيجي للبنك المركزي العراقي في توطين الرواتب بهدف وصول الخدمات المالية لأبعد نقطة ولأكبر شريحة بالمجتمع ولهذا سيعمل المصرف على التنسيق مع الوزارات والدوائر والشركات لجلب رواتب منتسبيها.

٢- منهاج التوعية والتثقيف المصرفي وشمل هذا المحور

- التاكيد على التثقيف والتعليم المالي كبعد من ابعاد حماية المستهلك ومنتسبي المصرف بتدريب الموظفين على الخدمات والانظمة المصرفية وكيفية استخدامها بالدقة والسرعة الممكنة وخاصة لمقدمي الخدمات المالية لاتصالهم المباشر مع الزبائن والعمل على تكثيف الدورات التعليمية من خلال فتح ورشات عمل للتدريب على الانظمة داخل المصرف ونشر المعارف المالية والمصرفية وذلك لأجل رفع مستوى الوعي والتثقيف بما يمكنهم من رفع قدراتهم من تطوير قدراتهم المهنية ولضمان استمراريتهم بالعمل المصرفي.

- تعيين موظفين مؤهلين للتعامل المباشر مع الزبائن وبما يتناسب مع درجة الخدمات والمنتجات التي سقدمها المصرف وتأهليهم بالتدريب الكافي لتنفيذ تلك الخدمات وتقديمها الى الزبائن.

- منهاج التوعية لفترة الخطة :

السـنة	عدد المحاضرات	عدد الندوات	ورش العمل
٢٠٢١	٣	٢	٢
٢٠٢٢	٥	٣	٣
٢٠٢٣	٤	٢	٢

٧- محور خطة فتح الفروع خلال سنوات الخطة :-

أعد المصرف خطة طموحة للسنوات الثلاث القادمة (٢٠٢٣-٢٠٢١) يسعى من خلالها الى فتح (١٢) اثنا عشرة فرعا منها (ستة) في محافظة بغداد (ستة) فروع في بعض المحافظات الأخرى وموزعة على النحو الاتي :-

خطة فتح الفروع لسنة ٢٠٢١: -

أ-محافظة بغداد :-

١- الفرع الرئيسي (قام بممارسة العمل منذ عام ٢٠١٧)

٢- فرع العرصات حصل على الموافقات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي عام (٢٠٢١)

٣- فرع الجادرية قيد حصل على الموافقات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي عام (٢٠٢١

ب -الفروع في المحافظات في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢: -

- محافظة النجف الاشرف
- محافظة بابل
- محافظة البصرة
- محافظة كربلاء

خطة فتح الفروع لسنة ٢٠٢٣:-

١-محافظة بغداد:-

- فرعان

٢-الفروع في المحافظات : -

- محافظة واسط
- محافظة اربيل

خطة فتح الفروع الربع الأخير من سنة ٢٠٢٣: -

١-محافظة بغداد: -

- فرع واحد

٢- الفروع في المحافظات

- محافظة السليمانية

٨- محور غسل الاموال وتمويل الارهاب

ان خطة قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب والتي تم اعدادها وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وقانون غسل الاموال وتمويل مكافحة الارهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥) تتمثل بالأتي :-

١- يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بتحديد تنواع الادوات المالية والعمليات المسموح بها وتحديد مستوى غسل الاموال وفق هذه الادوات.

٢- يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بوضع الية ورقابة داخلية مناسبة وتفعيلها وتوثيق ونشر الاجراءات وأليات الرقابة في المصرف والتي تكمل القوانين واللوائح الداخلية وفق سياسة المصرف مع ضمان مراقبة الالتزام بتلك السياسات.

٣- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقيق من هوية كل عميل ومصادر أمواله بما في ذلك المالك المستفيد الحقيقي ومراقبة العمليات واتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بتطبيق مبدأ اعرف زبونك. (K.Y.C)

٤- التحديث بأستمرار للمعلومات عند حدوث تغيرات في اي علاقة كذلك تحديد هوية الزبائن المعروفين سياسياً وتقييم المخاطر المتعلقة بهم وتطبيق مبدأ العناية الواجبة المستمرة لجميع الزبائن والعناية الواجبة المعززة للزبائن ذوي المخاطر العالية واجراءات الالتزام بها.

٥- التحقق من هوية الزبون الراغب في فتح الحساب وطبيعة ونوع عمله التجاري والتحقق من قيامه بملئ استمارة اعرف زبونك. (K.Y.C) .

٦- الالتزام بالابلاغ الفوري والعاجل عن اي انشطة مشبوهة للزبون كون لها علاقة بعملية غسل الاموال او تمويل الارهاب.

٧- الامتثال الدقيق بالاساليب والقواعد والاجراءات والنظم المقررة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب واطلاعهم على التطورات الجديدة المتعلقة بها ونظم مكافحتها والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية.

٨- يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بتدريب الملاكات الوظيفية وخصوصاً العاملين و الموظفين الذين لديهم تماس مباشر مع الزبون وكذلك يشمل التدريب المستمر كافة موظفي المصرف والموظفين الجدد.

٩- الاحتفاظ بالوثائق التعريفية للزبائن.

١٠- تزويد البنك المركزي العراقي بتقارير نصف شهرية عن المعاملات المالية بالعملتين الدينار العراقي/ والدولار الامريكي التي ينفذها المصرف وفق نماذج الكشوفات الواردة باعمام مكتب غسل الاموال وتمويل الارهاب.

١١- التعاون مع موظفي المصرف ووضع سياسة وفق معايير اعرف زبونك وتوعية موظفي المصرف ووضع التدابير اللازمة لمكافحة اي فساد مالي وغسل للأموال وأي عملية اشتباه.

٩- محور السياسات والإجراءات:-

أ- سياسة ادارة المخاطر واجراءاتها

تهدف سياسة ادارة المخاطر في المصرف تحديد مستوى المخاطر بحيث لايتعرض لمخاطر عالية بهدف تحقيق ارباح استثنائية وان يحافظ على مستوى اكثر تحفظاً وثباتاً من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق عليها مجلس الادارة بناءاً على توصية قسم ادارة المخاطر في المصرف ويقوم القسم باعداد تقارير دورية عن مستويات التعرض للمخاطر الحالية واساليب ضبطها ومدى

انحرافها عن القيم المرجعية الموجودة واسباب الاختلاف في حال وجوده وبغية تعزيز ثقة ادارة المخاطر في المصرف تم تشكيل لجنة لادارة المخاطر مشكلة من اعضاء مجلس الإدارة .

ان دائرة المخاطر تعمل على إقامة الدورات التعريفية والتوجيهية لموظفي المصرف بالتعاون مع دائرة تدريبية للموظفين تبين لهم اثر الخطر وانواعه وتأثيره على تحقيق اهداف المصرف وربحيته ، بل هو حصيلة تعاون كل اقسام وموظفي المصرف فيما بينهم لتقليل المخاطر المحتملة الحدوث عن طريق الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي وتنفيذ سياسة وإجراءات المصرف ٠

واخيراً ان إدارة المخاطر المصرف لا تستطيع تحديد وتحليل وتخفيض المخاطر المحتملة الحدوث او ازالتها ما لم تتعاون إدارة المخاطر المصرف مع اقسام التدقيق الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية واقسام الامتثال لكي تتمكن دائرة المخاطر من وضع المقترحات والحلول والبدائل المناسبة في تقريرها الشهري او الفصلي والتي ترسل الى البنك المركزي العراقي وبعد مصادقة مجلس إدارة المصرف عليها ٠

ولادارة المخاطر في المصرف اجراءات مفصلة لتنفيذ عملها بما يضمن تحديد الخطر الذي يواجهه المصرف وبالتالي ايجاد الحلول الناجحة لتجاوزه او قبوله.

ب **- سياسة الرقابة والتدقيق الشرعي.**

تسعى الرقابة والتدقيق الشرعي (من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال تنفيذ خطتها المبينة على أساس نموذج تقييم المخاطر) الى تحقيق اهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفعالية نظام التدقيق وتقديم توكيد معقول وشرعي حول تحقيق اهداف المصرف الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة وذلك بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

وحتى تؤدي هيئة الرقابة الشرعية عملها وفق افضل الممارسات الدولية فانه لابد ان يكون عملها منسجم مع المعايير الدولية للتدقيق داخلي الشرعي، وان من أهم المعايير التي تحكمه هو المعيار المتعلق بضرورة وجود ميثاق للتدقيق يضمن رسم الخطوط العريضة لعمل التدقيق كما يجب ان تتضمن سياسة الرقابة والتدقيق الشرعي على مايلي:-

١- الغاية والاهداف

٢- الصلاحيات

٣- الاستقلالية والموضوعية

٤- نطاق العمل والمهام

٥- المسؤولية

٦- التدقيق الدوري

ب- سياسات واجراءات الامتثال :

تقع مسؤولية الامتثال في المصرف على مجلس الادارة والادارة العليا والادارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف بجميع المستويات الادارية. وللامتثال مرجعية يقيس بموجبها ادارة المصرف وتعتمد على ما يلي :-

- التعليمات واللوائح الارشادية التي يصدرها البنك المركزي العراقي.
- السياسات والاجراءات الداخلية التي تعمل بموجبها اقسام وفروع المصرف كافة
- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.
- قانون المصارف الاسلامية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥.
- قاون غسل الاموال ومكافحة الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥.
- قانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤.
- قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ المعدل.
- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.
- قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥.

ج- سياسات واجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :

دليل سياسات واجراءات وحدة مكافحة غسل الاموال في المصرف تم اعدادها ووضعها لتكون المرجع لكافة موظفي المصرف فيما تتعلق بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وللحد منها والتي اصبحت متفاقمة في الوقت الحاضر الى حد كبير اضافة الى التطور التكنولوجي في العمل المصرفي وقطاع المال الذي اتاح التنوع في اساليب الاحتيال ولما لها من اثار سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

تضمن الدليل المحاور التالية :

١- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
٢- سياسة العناية الواجبة
٣- سياسة اعرف زبونك K.Y.C
٤- الاشخاص المعرضين لمخاطر سياسية
٥- التعامل مع المصارف والبنوك المراسلة
٦- العمليات المشبوهة

د-سياسات واجراءات الائتمان :

يعتمد المصرف مبادئ وقواعد عامة للتمويل تمثل مرجعية السياسات والاجراءات والسلوكيات الواردة في معايير العمل الاسلامي التي تحكم منظومة الاستثمار في المصرف، كما انها تشكل :

١- الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها في منح التمويل (مرابحة ، مضاربة، مشاركة، استصناع، مزارعة، ...) ومتابعة وادارة المحفظة الائتمانية والاشراف عليها.

٢- اساس العمل لمسؤولي التمويل ومسؤولي تسويق التسهيلات وكل من له علاقة بالعملية التمويلية ولترسيخ الحس الائتماني والمقدرة على تقييم الفرص الاستثمارية و مخاطرها.

٣- تشكل المبادئ والقواعد والاطار العام والارشادات التي تهدف الى توافق سياسات الاستثمار والتمويل مع رسالة المصرف وقيمة وصولاً لتحقيق أهدافه في تعزيز بناء محفظة استثمارية جيدة ومتوازنة تحقق العائد

المستهدف ضمن درجة المخاطر المحددة لها وتحديد الاسس والشروط لمتابعة الفرص الاستثمارية سواء لتعميق وتطوير العلاقات القائمة او استقطاب علاقات جديدة وفقاً لخطط العمل المطروحة والتي تعتمد البيئة الاسلامية في منح الائتمان.

١٠- محور اقسام المصرف و طبيعة عملها و أهدافها و رؤيتها المستقبلية :-

اولاً :- (شؤون مجلس الإدارة)

يعتبر مجلس إدارة المصرف الهرم الاعلى للمصرف والسلطة التشريعية المسؤولة عن مراقبة كافة قرارات واعمال الإدارة التنفيذية وجميع اقسام وفروع المصرف وصياغة الرسالة والرؤية والغايات والأهداف وجميع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالمصرف والاشراف على مدى تنفيذها وبما يتوافق مع القوانين والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية المحلية مثل البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الدولية.

آلية عمل مجلس الإدارة ومهامه: -

- اعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والاهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف في ضوء توجيهات الهيئة العامة، ثم توجيه الادارة التنفيذية لتنفيذ الخطط مع مراقبة أدائها وتقييمها وتعديلها إذا لزم الامر لضمان تنفيذ تلك الخطط.
- الاشراف على الادارة التنفيذية ومتابعة ادائها، والتأكد من سلامة الاوضاع المالية للمصرف ومن ملاءته، واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة الدورية على أداء المصرف.
- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية، عن طريق وضع مؤشرات اداء رئيسة، لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية للمصرف.

- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف، شاملة جميع أنشطته، وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وتوجهات البنك المركزي العراقي، وقد تم أعمامها على جميع المستويات الإدارية وتتم مراجعتها بانتظام.
- تحديد القيم الجوهرية للمصرف، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني للإداريين في المصرف.
- تحمل مسؤولية سلامة جميع اجراءات المصرف، بما فيها أوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والجهات التنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة " أصحاب المصالح " ،وأن يدار المصرف ضمن إطار التشريعات، وضمن السياسات الداخلية للمصرف، وإن الرقابة الفعّالة متوفرة باستمرار على انشطة المصرف.

- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف .

- مناقشة واقرار الخطط السنوية والموازنات المتعلقة بأنشطة المصرف ومتابعة تنفيذها.

- تشكيل لجان مجلس الإدارة واختيار أعضائها من بين أعضاء المجلس او من غيرهم.

- المصادقة على اختيار المرشحين لشغل مناصب الإدارة التنفيذية، وتقييم ومتابعة أدائهم دوريا والاشراف عليهم ومسائلتهم والحصول منهم على شرح وتفسير واضح لموضوع المسائلة.

- نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والادارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور دورات تدريبية بخصوصها، إضافة الى العمل على ان يقوم المصرف بتشجيع زبائنه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم، فضلا على التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لزبائنه ولاسيما من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة، تبعا لممارساتهم في مجال الحوكمة المؤسسية.

- تحديد الصلاحيات للإدارة التنفيذية الخاصة بأعمال المصرف سواء (المدير المفوض او المدراء التنفيذين).

- التأكد من اطلاع الإدارة التنفيذية على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يوميا، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي فورا في حالة وجود شخص قد أدرج أسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين .

- اختيار المدير المفوض من بين اعضائه و استحصال موافقة البنك المركزي العراقي عليه .

ثانياً :- (قسم الامتثال الشرعي و مراقبة الامتثال)

يعمل قسم الامتثال الشرعي و مراقبة الامتثال على التأكد من امتثال المصرف و سياسته الداخلية المعدة من قبل مجلس الإدارة لجميع القوانين و الأنظمة و التعليمات و الممارسات المالية السليمة الصادر عن الجهات الرقابية المحلية و الدولية و تقديم النصح و الارشاد لمختلف اقسام المصرف بأهمية التقيد بكافة التعليمات و للامتثال لها لتجنب المخاطر .

آلية عمل قسم الامتثال الشرعي و مراقبة الامتثال ومهامه: -

- تقييم اعمال المصرف اليومية و التأكد من مدى التزام الجميع بمتطلبات القوانين و التعليمات .
- التأكد من مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الادارة ومتابعة تنفيذها.
- المساهمة في اعداد وتطبيق وتنفيذ سياسات واجراءات و انظمة رقابة الامتثال المعتمد في المصرف .
- دراسة التطورات و التشريعات و القوانين المحلية والدولية المتعلقة بالامتثال و رفع التوصيات بصددها الى الادارة العليا .

- استلام و دراسة و تحليل كافة اشكال مخالفات عدم الامتثال المرفوعة من قبل الادارات و الدوائر و الفروع و القطاعات والمكاتب او التي يتم ضبطها من قبل موظفي دائرة مراقب الامتثال و بيان الرأي بصددها.
- مراجعة السياسات و الاجراءات و قرارات الادارة العليا المتعلقة بنشاط المصرف و تحديد مدى انسجامها مع القوانين و اللوائح والتعليمات التنظيمية المختصة و تقديم الملاحظات بشأنها .
- التأكد من مدى التزام دوائر المصرف المختلفة بالقوانين والانظمة والتعليمات و الاجراءات المتبعة من خلال مراجعة الاجراءات التي تتبعها القطاعات و الادارات و الوحدات المختلفة في المصرف والتأكد من انسجامها مع القوانين و الانظمة و التعليمات ذات الصلة و تقييم ملائمة الاجراءات و التوجيهات الداخلية ومتابعة الانحرافات و تقديم المقترحات لمعالجتها و تحسينها .
- اقتراح دورات تدريبية حول السياسات الموضوعة و الاجراءات التي يجب اتباعها والتأكيد على ضرورة الالتزام بها من العاملين الموجودين بشكل عام و العاملين الجدد بشكل خاص .
- مراعاه الفقرات الواردة في المادة (٤) من الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ٣٠٦/٤/١/٩ في ٢٠١٦/٩/١٩و الخاصة بمراقب الامتثال وكذلك احكام المادة (٧١) من تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ و بقية القوانين والتشريعات ذات الصلة.

الرؤيا المستقبلية لقسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال: -

المحافظة على علاقات جيدة بالجهات الرقابية و التشريعية ورؤساء الادارات الاخرى و العمل كنقطة اتصال معهم لفائدة المصرف بخصوص المسائل المتعلقة بالامتثال و التأكد من وصول المصرف لاعلى مستويات الامتثال للقوانين و التشريعات الدولية و المحلية .

رسالة قسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال: -

تأكد من مدى التزام جميع اقسام المصرف المختلفة و المتنوعة من حيث ألية العمل بالمختلف للقوانين والانظمة والتعليمات و الاجراءات المتبعة من خلال مراجعة الاجراءات التي تتبعها القطاعات و الادارات و الوحدات المختلفة في

المصرف والتأكد من انسجامها مع القوانين و الانظمة و التعليمات ذات الصلة و تقييم ملائمة الاجراءات و التوجيهات الداخلية ومتابعة الانحرافات و تقديم المقترحات لمعالجتها و تحسينها من اجل تطوير أداء المصرف و عد تعرضه لاي مخاطر عدم امتثال لهذه القوانين .

ثالثاً :- (قسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الارهاب)

يعمل قسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الإرهاب على حماية المصرف من اية عمليات يشتبه بانها عمليات غسل أموال او تمويل إرهاب كما انه يمنع من استخدام المصرف كقنوات لتمرير الأنشطة المشبوهه او أي أنشطة أخرى غير مشروعة و حماية سمعة و نزاهة المصرف من جميع هذه الاموال .

آلية عمل قسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الارهاب ومهامه: -

- فحص العمليات غير العادية التي تتيح أنظمة المصرف الداخلية توفيرها له وفحص العمليات المشتبه فيها التي ترد اليه من العاملين بالمصرف مشفوعة بالأسباب المبررة لها، او التي ترد اليه من أي جهة اخرى.
- القيام بأخطار مكتب مكافحة غسل الاموال بالعمليات التي تتضمن شبهة غسل اموال او تمويل ارهاب وذلك وفقا للنماذج المعمول بها في هذا الشأن.
- اقتراح ما يراه لازما من تطوير وتحديث لسياسة المصرف في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، و النظم و الاجراءات المتبعة بالمصرف في هذا المجال ، وذلك بهدف زيادة فاعليتها وكفاءتها ، ومواكبتها بالمستجدات المحلية و العالمية .
- الاشراف العام مكتبيا وميدانيا على التزام جميع فروع المصرف بتطبيق احكام القوانين و الضوابط الرقابية و النظم الداخلية بالمصرف في شأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

- التعاون والتنسيق مع الادارة المتخصصة بالمصرف في شأن وضع خطط التدريب للعاملين بالمصرف في مجال قسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب ، و اقتراح البرامج التدريبية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط ، ومتابعة التنفيذ .
- تزويد البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالتقرير الفصلي الذي يمثل اوجه نشاط القسم خلال الفترة ، وكذلك بالتقارير الشهرية الخاصة بالحوالات الداخلية و الخارجية .
- اعداد تقارير شهرية ترفع الى لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) للاطلاع و المصادقة عن الزبائن (افراد و شركات) وابداء الملاحظات ومتابعة إجراءات الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- تدقيق الحوالات الداخلية و الخارجية و تمريرها على قسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب قبل اجراء أي عملية و اتخاذ الاجراءات التدقيق على قوائم الحضر ومقارنة الحوالة مع حجم التعاملات المصرفية مع الزبون و التقديرات الشهرية و السنوية .
- تدقيق عملية ادراج ورفع الاسماء من اللائحة السوداء و تدقيق الاسماء الواردة في كشوفات مشتريات الدولار أسبوعياً على شاشة البحث و اللائحة السوداء و التوقيع عليها .
- متابعة ظهور التنبيهات بشكل يومي على نظام ال AML ومتابعة عددها .
- تدقيق عملية ادراج و التأكد من تحديث الاسماء المحظورة على القوائم الدولية بشكل يومي من خلال متابعة هذه الاسماء عبر موقع بريد البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- مراعاة الاحكام الواردة في الفقرات المبينة ادناه و الالتزام التام بتطبيقها :-

أ- قانون مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتشريعات الاخرى .
ب- تعليمات العناية الواجبة تجاه العملاء للمؤسسات المالية رقم (١) لسنة ٢٠١٧ و تعديلاتها .
ج- الاحكام الواردة في الضوابط الرقابية بخصوص مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب

الرؤية المستقبلية لقسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الارهاب: -

العمل على ما يراه لازما من تطوير وتحديث لسياسة المصرف في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، و النظم و الاجراءات المتبعة بالمصرف في هذا المجال ، وذلك بهدف زيادة فاعليتها وكفاءتها ، ومواكبتها بالمستجدات المحلية و العالمية و بالشكل الأمثل الذي يضمن امتثال المصرف لـأي معاملات مصرفية يشبهه على انها غسل أموال .

الرسالة الخاصة بقسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الارهاب: -

التعاون والتنسيق مع الادارة المتخصصة بالمصرف في شأن وضع خطط اللازمة لحد من أي عمليه مشتبه فيها كذلك تدريب العاملين بالمصرف في مجال قسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب ، و اقتراح البرامج التدريبية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط ، ومتابعة التنفيذ من اجل توعية جميع العاملين بجميع صور و اشكال غسل الأموال التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية .

رابعاً :- (دائرة إدارة المخاطر المصرفية)

يعمل قسم إدارة المخاطر المصرفية على إدارة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف كما يقوم ايضاً بتطوير الخطط والاستراتيجيات التي تساهم في نقل الخطر من جهه الى جهه أخرى و تجنبهه او تقليل آثاره و قبول بعض تبعاته و اتخاذ كافة القرارات لمواجهة مختلف أنواع المخاطر و توقع اسواء السيناريوهات التي قد يتعرض لها المصرف و وضع الحلول المناسبة لأجل تلافيها .

آلية عمل دائرة إدارة المخاطر المصرفية ومهامها: -

- اعداد إطار دائرة إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف وعرضه على لجنة ادارة المخاطر والمصادقة عليه من قبل مجلس الادارة .
- المسؤول عن تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة جميع أنواع المخاطر(التمويل- السوق –التشغيل – القانونية – عدم الامتثال – غسل الأموال و تمويل الإرهاب – عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية).

- التنسيق مع اقسام المصرف و فروعه كافة و طلب المعلومات و توثيقها و ادارتها ودراسة المخاطر المصرفية الحالية والمستقبلية بكافة انواعها .
- الاشراف على عملية اعداد و اصدار التقارير الشهرية والفصلية والمذكرات المتعلقة بالمخاطر المصرفية من خلال مراجعتها و رفعها الى الجهات ذات العلاقة .
- متابعة لكل ما يصدر من تعليمات و قوانين من الجهات الرقابية وتوصيات لجنة بازل و المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ، و توجيه امناء الوحدات في الدائرة لتنفيذها .
- اعداد وتهيئة ورش عمل لموظفي المصرف بهدف توعية الموظفين عن اهمية المخاطر المصرفية.
- تقديم الاقتراحات و التوصيات الخاصة بالإجراءات التحوطية للمخاطر المصرفية .
- مراعاة الفقرات الواردة في الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي و الخاصة بالإجراءات الواجب اتباعها من قبل المصرف في مجال ادارة المخاطر .
- الالتزام التام بدليل العمل الرقابي / ضوابط ادارة المخاطر المرفق بكتاب البنك المركزي العراقي رقم ٥١٣/٦/٩ في ٢٠١٩/١٢/٣١ وكذلك الالتزام بالإحكام الواردة في تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ و جميع التعليمات المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ذات العلاقة .

الرؤية المستقبلية لدائرة إدارة المخاطر المصرفية : -

تعمل دائرة إدارة المخاطر المصرفية على وضع البرامج التي من شأنها تقليل الاثار السلبية للمخاطر التي تواجه المصرف او ستواجهه في المستقبل و العمل على تحقيق اهداف المصرف المنشودة و ضمن اطار الحوكمة المؤسساتية و التعرف على القيود و المحددات الداخلية و الخارجية ،و درجة تأثير نقاط القوة و الضعف و الفرص المتاحة و التهديدات الموجودة في البيئة المصرفية سواء اكانت داخلية او خارجية .

الرسالة الخاصة بدائرة إدارة المخاطر المصرفية :-

المساعدة في تحقيق اهداف المصرف من خلال المراجعة الدائمة و الدورية لأعمال و أنظمة المصرف كون ان إدارة المخاطر تعتبر بمثابة صافرة الإنذار المبكر التي تساعد المصرف في اكتشاف مختلف الاخطار التي يتعرض لها و العمل على تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية للمصرف عن طريق المراجعة الدائمة و الدورية لهذه الأهداف .

رابعاً :- (قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي)

يعمل قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي في المصرف على فحص و تدقيق مدى للالتزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية و احكامها و مقررات و فتاوى هيئة الرقابة الشرعية داخل المصرف في ممارسة جميع أنشطة المصرف كما يقدم قسم الرقابة و التدقيق الشرعي لداخلي قيم تحويطيه و استشارية و ارشادية للمصرف تمكنه من تحقيق أهدافه كما يقوم بدراسة مختلف العقود و الاتفاقيات التي يبرمها المصرف و القوائم المالية و التقارير الخاصة ببعض اقاسم المصرف .

آلية عمل قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي و مهامه: -

- اعداد دليل عمل السياسات والاجراءات وتحديثه سنوياً و رفعة الى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة و نسخة منه الى هيئة الرقابة الشرعية لغرض اعتماده و بما يتوافق مع شروط و احكام الشريعة الإسلامية .
- اعداد خطة سنوية تضمن آليه ومواعيد التدقيق والتفتيش على الفروع و اقسام المصرف والمصادقة عليها من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق و هيئة الرقابة الشرعية و تزويد البنك المركزي العراقي بنسخة منها.
- تأمين برنامج تدريبي متواصل لموظفي القسم سواء داخل المصرف او خارجة من اجل مواكبة كافة التطورات التي قد تطرأ على الجهاز المصرفي و لتطوير أدائهم .
- اعلام مجلس الادارة ولجنة التدقيق عن سلامة نظام التدقيق الداخلي في المصرف و انجاز الأهداف المخططة لأدارته .
- اعداد التقارير بصورة شهرية و فصلية ورفعها الى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة و هئية الرقابة الشرعية .

- متابعة التقارير المقدمة من قبل البنك المركزي العراقي و العمل على تجاوز الملاحظات الواردة فيها وتصفيتها والتشاور مع المدقق الخارجي للمصرف بهدف الوصول الى رؤية واضحة لوضع المصرف .

الرؤية لقسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي : -

المساعدة في تحقيق جميع اهداف المصرف المستقبلية وذلك عن طريق المراجعة الدائمة والدورية لأعمال وأنظمة المصرف كافة و جميع فروع و اقسام المصرف و التحقق من ان التدقيق الداخلي ضامن للجودة ويتم تنفيذه بشكل مستمر ضمن نشاط التدقيق و بالشكل الأمثل و الذي يساعد المصرف من اجل معرفة جميع مناطق القوة و الضعف للوقوف عليها .

الرسالة الخاصة بقسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي : -

المحافظة على أموال المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية داخل المصرف والمساهمين ووضع الأسس الكفيلة بزيادة الربحية من خلال تخفيض المخاطر والمصروفات الغير ضرورية والكشف عن أوجه القصور والانحرافات في تنفيذ مقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومقرراتها إضافة الى السعي التام على الالتزام بتوصيات البنك المركزي العراقي ومراقبي الحسابات الخارجين.

خامساً :- (قسم الشؤون القانونية)

يعمل قسم الشؤون القانونية في المصرف علىتطبيق القانون بكل دقة وعدم مخالفة الأنظمة والتعليمات النافذة وتزويد المصرف بالمشورة القانونية كلما تطلب ذلك و الفعالية في نشر وتطوير مستويات الثقافة القانونية في المصرف من خلال المحاضرات والندوات المقامة.

آلية عمل قسم الشؤون القانونية و مهامه: -

- تقديم الاستشارات القانونية الى كافة اقسام المصرف والاجابة على كافة الاستفسارات القانونية.
- المشاركة في كافة اللجان التحقيقية في المصرف والاشراف على سير التحقيق بصورة قانونية وتنظيم محاضر بذلك .
- تدقيق كافة العقود المبرمة من الناحية القانونية وابداء الرأي القانوني فيها ورفعها الى المدير المفوض .
- اعداد وتنظيم العقود المراد ابرامها مع أي جهة خارجية من خلال اعداد بنود العقد بشكل قانوني يحفظ حق المصرف وتهيئتها للتوقيع عليها من قبل المدير المفوض.
- تدقيق وختم الكمبيالات المعدة من قبل قسم الاستثمار والتمويل مع الزبائن .
- الاطلاع على عقود قسم الاستثمار والتمويل (صيغ التمويل) المبرمة مع زبائن المصرف .
- التوكل عن المصرف بموجب وكالة عامة مصدقة لدى دائرة كاتب العدل للقيام بجميع التصرفات القولية والفعلية في كل حق للمصرف او على المصرف في جميع المحاكم العامة والخاصة واللجان والهيئات ورفع الدعاوي كافة ومراجعة كافة الدوائر الرسمية والمؤسسات وغيرها وتسيير الإنذارات بواسطة الكتاب العدول .
- دراسة الدعاوي المقامة وتهيئة الدفوع ، ومتابعة قرارات المحاكم والقيام بإجراءات التمييز والاستئناف وابداء الرأي القانوني فيها .
- متابعة تحصيل ديون المصرف المترتبة بذمة الأشخاص المتوقفين عن الدفع واجراء التسويات الرضائية معهم وفتح ملف لكل قضية للمتابعة .
- المشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية المقامة من قبل البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة والمعهد المصرفي .

- متابعة ودراسة كافة التعديلات القانونية في كافة فروع القانون المرتبطة بعمل وانشطة المصرف وتزويد إدارة المصرف بما يستجد على القضايا من إجراءات ودراسات .
- الاطلاع على البريد الوارد من البنك المركزي العراقي واقسام المصرف .
- اعداد الإجابات الخاصة بكتب البنك المركزي العراقي المحالة الى قسمنا من قبل مكتب المدير المفوض والمتعلقة بالأشخاص المدينين فيما اذا كان هناك تعاملات مصرفية معهم لدى مصرفنا من عدمه.

الرؤية المستقبلية لقسم الشؤون القانونية : -

ا لريادة والتميز في ترسيخ القيم والاهداف والمبادئ والحقوق والواجبات القانونية في كافة قطاعات المصرف فيما بين العاملين بالمصرف وفيما بينهم وبين المتعاملين معه .

الرسالة الخاصة بقسم الشؤون القانونية : -

تتجسد رسالة قسم الشؤون القانونية في الوصول الى التطبيق الأمثل للقوانين والأنظمة والتعليمات ، وان يكون مصدر لاستدامة ونماء اعمال المصرف وفق اعلى معايير نظم الحوكمة والامتثال العالمية الامر الذي يضمن استمرارية الاعمال بالشكل الذي يطمح اليه .

سادساً :- (قسم الشؤون الادارية و الموارد البشرية)

يهدف قسم الشؤون الإدارية والموارد البشرية إلى تطبيق الضوابط والتعليمات وخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا في النواحي الإدارية للوصول إلى الحد الأعلى من الإنتاجية وتقديم الخدمات اللازمة للموظفين بالسرعة الفائقة و تحديد سياسات وأنظمة وقواعد شؤون الأفراد التي من شأنها تنظيم علاقة المصرف بالعاملين، وذلك عن طريق تحديد وتوضيح واجبات وحقوق كل من الطرفين، بالإضافة إلى تأمين معاملة جميع العاملين في المصرف على قدم المساواة.

آلية عمل قسم الشؤون الإدارية و الموارد البشرية و مهامه: -

- اعتماد دليل أنظمة العمل وقواعد الخدمة الخاص بالمصرف ومراقبة تطبيقه
- الإعلان عن الوظائف الشاغرة وتنظيم مقابلة للمتقدمين للتعيين من خلال لجنة التعيينات وبعد موافقة المدير المفوض ومجلس الإدارة على ذلك
- استكمال إجراءات تعيين الموظفين الجدد وتنظيم الأوامر الإدارية الخاصة بالتعيين.
- متابعة إجراءات الترفيع والتثبيت والنقل والتنسيب وايفاد الموظفين
- متابعة منح الإجازات الاعتيادية والمرضية والإجازات بدون راتب وكل ما يتعلق بنظام الأفراد
- تنظيم طلبات الإحالة للعيادات الطبية والمستشفيات.
- متابعة تنظيم الصلاحيات والواجبات لكافة موظفي المصرف وفق الهيكل التنظيمي للمصرف.
- تنظيم الاضابير الشخصية والسجلات الخاصة بشؤون الموظفين وحفظ كافة الوثائق فيها.
- متابعة استلام وتسليم البريد الصادر عن المصرف والوارد اليه وتسجيله بالسجلات المختصة ومتابعة توزيعه الى الأقسام المعنية.
- اصدار الأوامر الادارية والتعاميم التي تتضمن كافة التعليمات التي من شأنها تنظيم العمل الإداري للمصرف.
- مراقبة دوام الموظفين والتحقق من التزامهم بأوقات الدوام الرسمي بموجب تقارير الحضور والانصراف للبصمة.
- متابعة نظام تقييم أداء العاملين المعتمد في المصرف لتحفيزهم ورفع مستوى أدائهم بواسطة الاستمارات الخاصة بذلك.
- تنظيم الدورات الداخلية لتطوير أداء الموظفين وتوفير كافة المستلزمات لتلك الدورات
- اصدار العقوبات الانضباطية بحق المقصرين من الموظفين.
- متابعة شؤون الاستعلامات وعناصر امن المصرف.
- متابعة تجهيز المخزن بكافة المستلزمات والاحتياجات المطلوبة من قبل أقسام المصرف من خلال لجنة المشتريات.
- متابعة وتوجيه شعبة الصيانة لغرض القيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة اليهم.

الرؤية المستقبلية الخاصة بقسم الشؤون الإدارية و الموارد البشرية : -

نسعى للتميز وللارتقاء في تقديم الخدمات الإدارية والمصرفية لكافة منتسبي مصرفنا، والعمل على استقطاب اكبر عدد ممكن من الكفاءات المصرفية وأصحاب الشهادات العليا وفق معايير الجودة الشاملة.

الرسالة الخاصة بقسم الشؤون الإدارية و الموارد البشرية : -

يهدف قسم الشئون الإدارية والموارد البشرية لمصرف الانصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل إلى بناء بيئة عمل إدارية و مصرفية ملائمة و فاعلة من خلال تقديم خدمات إدارية مصرفية تلبي احتياجات منتسبي مصرفنا، والأخذ بمبدأ العمل بروح الفريق الواحد. وتعمل على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة أعمالها. و تقوم بتطوير خطة استراتيجية لتنظيم الأعمال الإدارية والمصرفية ووضوح المهام وتبسيط الإجراءات العامة. وتعمل على تنمية القدرات البشرية بأفضل الأساليب الإدارية المتبعة في معايير الجودة الشاملة. وتلتزم الشؤون الإدارية والموارد البشرية من خلال تحقيقها لرؤيتها لتطوير ومواكبة كل الحداثة والتطور التي تشمل المسئولية والالتزام بالضوابط والتعليمات الصادرة من قبل الجهات المعنية وذات العلاقة، والشفافية، والاحترام، والتسامح، والعدالة، والمساواة.

سابعاً :- (قسم التمويل و الاستثمار)

يهدف القسم إلى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ضمن القطاعات الصناعية والزراعية والاسكانية والسياحية والخدمية والمشاريع التنموية الأخرى وممارسة الصيرفة الاسلامية لحسابه أو لحساب الغير وتقديم مختلف المنتجات والخدمات المصرفية في ظل الصيرفة الاسلامية وخلق أوسع مجالات التعاون والتنسيق مع المصارف الحكومية والخاصة ضمن الأطر الاقتصادية والمالية والمساهمة الفاعلة في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومتقدم للقطر.

آلية عمل قسم التمويل و الاستثمار و مهامه: -

- الاستثمار والتمويل وفق صيغ وأدوات التمويل الإسلامي (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة.... الخ).
- تقديم التمويل المصرفي لدعم القطاعات الصناعية والزراعية عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة).
- إصدار خطابات الضمان (الداخلية والخارجية).
- الاعتمادات المستندية (الصادرة والواردة).
- تحديث نظام الاستعلام الائتماني ومتابعته .
- مقابلة الزبائن .
- وضع إجراءات لتنظيم سير معاملات التمويل .
- إدارة ملفات وصيغ التمويل في النظام المصرفي .
- متابعة واستحصال الموافقة الخاصة بملفات التمويل .

- اجراء الكشف الموقعي والزيارات التحقيقية على المشاريع الخاصة بملفات التمويل.
- متابعة الزبائن المتلكئين وحثهم على التسديد.
- اعداد الدراسة و التحليل المالي خاص في ملفات التمويل.
- اعداد العقود (صيغ التمويل) و متابعتاها مع هيئة الرقابة الشرعية.
- اعداد الكتب الخاص بصحة الصدور و مراجعة دوار الدولة.
- ترويج و التسويق لاستقطاب الزبائن.
- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وخلق التوعية في الأوساط التجارية والمالية بأهمية العمل المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي.
- العمل على استقطاب زبائن جدد لتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصرف.
- تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة وخاضعة إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

- الدخول في مبادرة البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم بالعدد(٢١٠٣/٥/٦) المؤرخ في (٢٠٢٠/١١/١٠) لشراء الوحدات السكنية للموظفين المتوطنة رواتبهم لدى مصرفنا وشراء وحدات سكنية داخل المجمعات السكنية (للموظفين وغير الموظفين) .

- مساهمة القسم في دفع عجلة التنمية من خلال دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات في مختلف القطاعات بما تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتخفيض معدلات البطالة والالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية.

الرؤية المستقبلية الخاصة بقسم التمويل و الاستثمار : -

خدمة جميع فئات وشرائح المجتمع وتقديم الأفضل وبأقل كلفة و السعي الى الامتياز والتفوق في كافة الأعمال هو مقياس نجاحنا وتميزنا لتحقيق تنمية مستدامة لهذا القسم المهم و الداعم للعجلة الاقتصادية و الجاذب الرئيسي لمدخرات المودعين.

الرسالة الخاصة بقسم التمويل و الاستثمار : -

تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة نابعة من مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تهدف إلى بناء شراكة دائمة وتحقيق أفضل المنافع لجميع الأطراف المتعاملة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة والحرص على السير لتحقيق معايير النزاهة والكفاءة وتحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين بالإضافة الى السعي نحو تعزيز الابداع والابتكار في المنتجات والخدمات في مجال الصيرفة الإسلامية وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطلع لبلوغ ثقة الجمهور في خدماتنا المتميزة.

ثامناً :- (قسم المحاسبة و المالية)

المفوض ومجلس المدير الى ورفعها الختامية وفق المعايير الدولية الميزانية إعداد على يعمل قسم على الاشراف الايرادات، بالإضافة صرف وقبض واستلام عمليات العمليات المصرفية من لكافة المحاسبية القيود و إعداد الإدارة الاجتماعي الضمان ، الضريبية(مثل الحكومية والمؤسسات الدوائر مع المصرف التزامات الى تسديد الأجور الخ ..)

آلية عمل قسم المحاسبة و المالية و مهامه: -

- تنظيم القيود المحاسبية الخاصة بكل العمليات المصرفية.
- أعداد ميزان المراجعة بشكل يومي واجراء المطابقة بشكل يومي.
- أعداد الموازنات الشهرية والفصلية الإسلامية والتجارية وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- أعداد تقارير الاحتياطي الإلزامي واجراء المطابقات مع البنك المركزي العراقي.
- أعداد تقارير نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- أعداد كشف الدخل والميزانية العمومية للمصرف في نهاية السنة المالية وأعداد كافة التقارير المالية المتعلقة بالمركز المالي للمصرف.
- متابعة احتساب نسبة السيولة بموجب النماذج المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي و وفق المعايير الدولية و متطلبات بازل (III).
- التعاون مع المراقب الخارجي لتدقيق الحسابات الختامية واصدارها بعد اجراء كافة التعديلات المقدمة من قبله خلال المدة المحددة في قانون المصارف رقم /٩٤ لسنة ٢٠٠٤/ .
- التنسيق مع لجنة مراجعة الحسابات المنبثقة عن مجلس الإدارة لغرض اعداد التقرير السنوي واصدار الحسابات الختامية وفق المعايير الدولية.
- اعداد جداول الموازنة التخطيطية السنوية و برمجة كافة التقارير الخاصة بالبنك المركزي العراقي و التقارير الداخلية على نظام اوريون.

الرؤية المستقبلية الخاصة بقسم المحاسبة و المالية : -

"يقوم قسم المحاسبة في المصرف بتطوير جهازه العامل من الموظفين العاملين فيه بتطوير أدائهم بشكل كفوء وفاعل من خلال تطوير أدائهم بالاشتراك بالدورات التدريبية الخاصة بالمصارف الإسلامية وحسب طبيعة كل دورة مقامة وحسب متطلبات الحاجة اليها لتنمية موارد البشرية وتنمية كفاءتهم بالأعمال المناطة بهم وفق اختصاصهم".

الرسالة الخاصة بقسم المحاسبة و المالية : -

"أنجاز الاعمال المحاسبية الخاصة بالمصرف وفق المبادئ المحاسبية المعتمدة بأدحال البيانات والمعلومات مع استخراج المخرجات في نهاية الدوام الرسمي لبيان الوضع المالي للمصرف، كذلك تقديم كافة الاستشارات المالية والمحاسبة للأقسام الأخرى وحسب طبيعة عملها والفروع العاملة مع أعداد البيانات السنوية وحسب المعايير المحاسبية الدولية . وكذلك استخدام افضل واحدث الطرق بالمكننة الحديثة بمجال تطبيق الأنظمة (الحاسبات)".

تاسعاً :- (قسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور)

يعمل قسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور في مصرفنا على توعية وتثقيف الجمهور بالخدمات المصرفية والمالية وتحسين والقطاع المصرفي لغرض تحقيق الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي وحماية الزبائن من المخاطر وعمليات العلاقة بين المستهلك الاحتيال التي قد يتعرضون لها عند استخدامهم لتلك الخدمات استناداً الى التعليمات والضوابط ودليل حماية المستهلك التي تم اصدارهما من قبل البنك المركزي العراقي كما يهدف المصرف الى تعبئة واستقطاب المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والصناعية والزراعية والاسكانية والسياحية والخدمية والمشاريع التنموية الاخرى وممارسة الصيرفة المعتادة لحسابه او لحساب الغير وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في ظل القوانين والانظمة السائدة ضمن الاطر السياسية والاقتصادية والمالية للدولة والمساهمة في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومتقدم.

آلية عمل قسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور و مهامه: -

- دراسة الشكاوى او الاستفسارات المقدمة للقسم و معالجتها وفق الضوابط و التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم ٤٢٧/٧/١/٩ و المؤرخة في ٢٠١٦/١١/٧.

- رفع التقارير (الفصلية) الى البنك المركزي العراقي تتضمن كحد ادنى الاحصائية بعدد الشكاوى المقدمة الى القسم و الاجراءات المتخذة بشأنها مع العمل على تحليل نوعية و طبيعة و موضوع الشكوى والموقف الحالي لها كذلك يتضمن التقرير نشاطات و اعمال القسم بموجب نموذج (موحد) صادر من البنك المركزي العراقي .
- اقامة دورات تدريبية و تعريفية بأليه استقبال و قبول شكاوى الزبائن لموظفي الفروع المكلفين بمهام التوعية المصرفية و حماية الجمهور وكذلك دورات خاصة بالشمول المالي لموظفي المصرف استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي رقم ١٢٣٩/٢٣ و المؤرخة في ٢٠١٧/٩/٦ الصادرة من دائرة المدفوعات و ما تبعها من توجهات لاحقة .
- اعداد سياسات و اجراءات خاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور ويتم مراجعتها سنوياً و اعداد الخطط السنوية لعمل القسم و المصادقة عليها من قبل الادارة العليا و ارسالها الى البنك المركزي العراقي .
- الاشراف وتطوير نموذج شكاوى الزبائن يحدد فيها الية عرض الشكاوى وتطويرها حسب توجيهات البنك المركزي العراقي.
- العمل على نشر اسعار الخدمات المصرفية واي تغيير يجري عليها لاطلاع الزبائن من خلال وسائل الاعلان المختلفة.
- العمل على توفير وسائل ارشادية داخل قاعات المصرف وعلى الموقع الالكتروني توضح للزبون جميع حقوقه فيما يتعلق بتقديم الشكاوى وكيفية الاستفسار عن كافة جوانب الخدمة المقدمة له بالتعاون مع قطاعات المصرف الاخرى.
- نشر ثقافة الشمول المالي و ذلك عن طريق المشاركة الخارجية للقسم في المعارض و المؤتمرات و الندوات و الورش الخارجية وكذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي و الموقع الرسمي للمصرف وبالتنسيق مع القطاعات المعنية و الزيارات الميدانية للجامعات والمدارس الحكومية و الاهلية وعلى مدار السنة .

الرؤية المستقبلية الخاصة بقسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور: -

"يعمل قسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور في مصرفنا جاهداً من اجل أن نكون من المصرف الإسلامي المفضلة من حيث تقديم الخدمات ، وأن نوفر الحلول المصرفية المطابقة لحاجات الزبائن وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الرسالة الخاصة بقسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور: -

تعزيز الإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات في مجال الصيرفة الاسلامية والتكنولوجيا والتطلع لبلوغ ثقة الجمهور في خدماتنا المتميزة و نشر الوعي المصرفي الاسلامي وتطوير ثقة الموطنين به باعتباره النظام المناسب للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي المطلوب.

عاشراً :- (قسم المدفوعات)

"يسعى قسم المدفوعات الى أكمال العمليات بصورة أمنه بالوقت المناسب والتنفيذ الفعال من خلال ألاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي كذلك تقليل من المخاطر الناتجة من التبادل اليدوي عن طرق اعتماد تقديم خدمات الدفع الالكتروني وتشجيع البحث والتطوير وتوسيع نطاقه بالشكل الذي يسعى لإرضاء وجذب وإبهار (الزبائن، الموظفين، المستثمرين) بتقنياتنا ومنتجاتنا وتصاميمنا المبتكرة إضافة الى توفير سرية الاحتفاظ بقاعدة بيانات خاصة بزبائن المصرف والموظفين وايضاً توفير بيئة عمل تُساعد على الإبداع، توفير الخدمات التي يحتاجها الزبائن في قسم المدفوعات على أكمل وجه، والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام".

آلية عمل قسم المدفوعات و مهامها: -

- الاشراف و ادارة جميع الاعمال المتعلقة بالبطاقات الخاصة بالمصرف (تطبيقات / تطوير / صيانة مكائن / صيانة المنتج) اضافة الى الخدمات التي تدعم خطة المصرف الاستراتيجية .
- التسويق من خلال النشر و الاعلان ووفق خطة محددة .
- تقديم التوصيات و المقترحات الى الادارة العليا لتحقيق اهداف المصرف .
- الاشراف و اختيار التدريب المناسب للموظفين ووفق متطلبات العمل بأعلى المستويات لإدارة و تطوير العمل .
- التنسيق مع الشركات المتعاقد معها لإدارة المكائن **ATM** .

- تنفيذ التوسعات العمودية من خلال اضافة وظائف الصيرفة الحديثة (مكائن الصراف الالي / الصيرفة البيتية / صيرفة الهاتف النقال /التسديد الالكتروني / **POS**) .
- إعداد السياسات و الإجراءات الخاصة بالدائرة وعرضها على الجهات العليا سنوياً للمصادقة عليها .

الرؤية المستقبلية الخاصة بقسم المدفوعات : -

"منح عملائنا رفاهية الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال تحول خدماتنا التقليدية الى حلول مالية تواكب التطور وأن نكون أنجح قطاع مصرفي يقدم خدمات الدفع الالكتروني". التكنلوجي

الرسالة الخاصة بقسم المدفوعات: -

الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي كذلك تقليل من المخاطر الناتجة من التبادل اليدوي عن طرق اعتماد تقديم خدمات الدفع الالكتروني وتشجيع البحث والتطوير وتوسيع نطاقه بالشكل الذي يسعى لإرضاء وجذب وإبهار (الزبائن، الموعين على حد سوى).

١١ - الخاتمة .

يبقى العمل المصرفي الاسلامي هو الاتجاه الصحيح في ايصال المنتجات والخدمات المصرفية الى زبائنه وبالتالي تصويب تصرفاتهم المالية وبما يجنبهم ممارسة الربا اذ ان الربا هو من المحرمات التي حرمتها جميع الاديان ، اما الحلال فقد تولت الدول تنظيمه وبما ينسجم ومستوى تطور ادراك شعوبها فما هو مسموح في الدولة (س) هو غير مسموح به في الدولة (ص) .

وعلى هذا الاساس فان المصرف سيلتزم بكل ما جاء بقانون العمل المصرفي الاسلامي تحت الرقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ والذي سيؤدي الى طفرة في العمل المصرفي الاسلامي من خلال خلق منتجات مالية واسلامية جديدة بديلة للمنتجات التقليدية والتي أشرنا اليها في جانب المنتجات التي سيعمل المصرف على ايجادها خلال خطته الاستراتيجية هذه والتي سيكون تطبيقها والتعامل بها انجازاً يحسب لمصرفنا.

كما سيعمل المصرف على دعم أي منظمة مجتمع مدني (جمعية مصارف اسلامية) لتكون مظلة للمصارف الاسلامية.